تأجيل تحويل القطعتين 5 و 10 في خيطان إلى تجاري

«البلدي»: محرقة صديقة للبيئة بمنطقة كبد

وافقت لجنة محافظة الفروانية في المجلس البلدي على طلب هيئة الزراعة تخصيص موقع كمحرقة صديقة للبيئة بمنطقة كبد.

وقال رئيس اللجنة الدكتور منصور الخرينج لـ (كونا) ان اللجنة وافقت على تخصيص موقع جمعية الشرطة الاستهلاكية ضمن موقع الخدمات المرورية والفحص الفني بالجهراء.

كما وافقت على طلب وزارة الصحة ترخيص موقع لمهبط طائرات عمودية ضمن المتنزه القومي بمحافظة الجهراء وخصصت موقعا لردم المخلفات الاسبستية شمال طريق الابرق في محافظة الجهراء.

وذكر ان اللجنة وافقت على طلب الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية تخصيص موقع للاغراض الزراعية الانتاجية والبحثية بمنطقة السالمي.

وبين ان اللجنة وافقت على طلب وزارة الأشغال تخصيص مساحة بصفة مؤقتة لإنشاء وحدة معالجة مياه الصرف الصحي التابع لمشروع دراسة وتصميم والإشراف على تنفيذ مجمع مدارس التربية الخاصة جنوب منطقة العيون.

ومن ناحية اخرى اعلنت ادارة العلاقات العامة ببلدية الكويت عن قيام فريق الطوارئ بفرع بلدية محافظة الفروانية بإزالة 14 تعدي على املاك الدولة تمثلت في اقامة مضلات وحدائق في عموم مناطق المحافظة.

وفي هذا السياق اوضح رئيس فريق الطوارئ خالد الردعان ان اي استغلال او تعدي على املاك الدولة ستتم ازالته بعد اتخاذ كافة الاجراءات القانونية لافتا الى ان الفريق بنوباته الثلاث يقومون بجولات يومية على المناطق التابعة للمحافظة لرصد اي استغلال او تعدي على املاك الدولة

واكد الردعان على ان النوبات الثلاث (أ. ب. ج) قاموا بتنفيذ حملات تفتيشية على المحلات والمطاعم والأسواق المركزية في عموم مناطق المحافظة اسفرت عن غلق 8 محلات غلقا اداريا.

واشارة الردعان الى ان هذه الحملات جاءت بناءا على خطة تم وضعها من قبل فريق الطوارئ للتفتيش على جميع مخازن الجمعيات والأسواق المركزية والمحال والمطاعم في كافة مناطق المحافظة للتأكد من صحة وسلامة المادة الغذائية التي يتم تداولها واستيفائها الاشتراطات الصحية التي وضعتها البلدية في هذا الخصوص.

ودعا الردعان اصحاب المحلات بإصدار تراخيص صحية للمطاعم ومحلات بيع المواد الغذائية والمصابغ قبل ممارسة النشاط وكافة الانشطة التي تتطلب اصدار تراخيص صحية لها وعدم تشغيل اي عامل قبل الحصول على شهادة صحية تجنبا للمخالفة الغير قابلة للصلح.

إغلاق إحدى المحلات المخالفة

آليات البلدية تزيل إحدى التعديات

■ الردعان: إزالة 14 تعدياً وغلق 8 محلات غلقا اداريا

يترأس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية ويشارك كعضو في لجنة الأولويات

25 سؤالًا و25 اقتراحاً بقانون .. حصاد النائب محمد الدلال في دور الانعقاد الأول

قدم النائب محمد الدلال خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر 25 سؤالا و25 اقتراحا بقانون و3 اقتراحات برغبة، وشارك في تقديم طلبين للمناقشة بشأن قضية حلب والإيداعات المليونية.

ويترأس الدلال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، ويشارك كعضو في لجنة الأولويات.

ويبلغ إجمالي المقترحات بقوانين التي تقدم بها النائب محمد الدلال 25 اقتراحا بقانون منها اقتراح منفرد و24 اقتراحا مشاركا فيها بعض زملائه النواب جاءت كالتالي:

تعديل بعض أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

تعديل بعض أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية.

إضافة مادة جديدة برقم 3 مكررا إلى القانون رقم 20 لسنة 2016 في شأن تحديد تعرفة وحدتي الكهرباء والماء (لا تسري أحكام هذا القانون على السكن الخاص والجمعيات الاستهلاكية بأسواقها المركزية وفروعها ومخازنها وإداراتها وكافة ملحقاتها)

تعديل بعض أحكام القانون رقم 2 لسنة 2016 بشأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية (تسري أحكام الذمة المالية على عدد من الجهات القضائية وغيرها)

إنشاء اللجنة الكويتية لمكافحة المنشطات.

تعديل بعض أحكام القانون رقم 24 لسنة 1979 في شأن الجمعيات التعاونية (يكون لكل جمعية تعاونية مجلس إدارة يدير شؤونها يتكون من تسعة أعضاء)

تعديل بعض أحكام القانون رقم 79 لسنة 1995 في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة (لا يجوز زيادة الرسوم والتكاليف المالية التي يتحملها المواطن مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة)

تعديل بعض أحكام القانون رقم (10) لسنة 1998 في شأن إنشاء محفظة مالية لدى بنك الكويت الصناعي لدعم تمويل النشاط الحرفي والمشاريع الصغيرة للكويتيين، والقانون رقم (98) لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إنشاء محفظة مالية بمبلغ مائتي مليون دينار

تعديل بعض أحكام القانون رقم (12) لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة (لا يجوز لعضو مجلس الأمة أثناء عضويته أن يكون عضوًا في مجلس إدارة شركة

إنشاء معهد الكويت لإعداد القادة.

إضافة ثلاث مواد جديدة بأرقام (19 مكررًا ج، 19 مكررا د، 19 مكررًا هـ) إلى المرسوم بالقانون رقم (42) لسنة 1978 في شأن الهيئات الرياضية (الفحص الطبي لتسجيل اللاعبين)

إنشاء الصندوق الكويتي الوقفي لرعاية وتنمية الأبحاث العلمية.

تعديل المادة (رابعة مكررًا) من القانون رقم (14) لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية (الطعن أمام المحكمة الدستورية)

محمد الدلال

العفو الشامل عن بعض الجرائم وفق المادة 75 من الدستور (يفرج عن جميع المتهمين في الجرائم المشار اليها في المادة الأولى من هذا القانون)

اعتماد قواعد الحوكمة في المؤسسات الحكومية.

تحديد وخفض تكلفة استقدام وتشغيل العمالة المنزلية.

تعديل بعض احكام القانون رقم 12 سنة 2015 بإصدار قانون محكمة الأسرة (تنشأ بكل محافظة محكمة تسمى محكمة الأسرة يتولى الإشراف على عمل تلك الدوائر مستشار يندبه المجلس الأعلى للقضاء)

تكريم شهداء الكويت.

بشأن التعيين في الوظائف القيادية.

إلغاء القانون رقم 78 لسنة 2015 بشأن البصمة الوراثية.

تطوير الرعاية الصحية.

تعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة (يُحرم من الانتخابات كل من صدر بحقه حكم نهائي بالحبس مدة تزيد على ثلاث سنوات مع التنفيذ)

حقوق المريض.

إنشاء الهيئة العامة للديمقراطية.

تعديل المادة 2 من القانون رقم 114 لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين (المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وربات البيوت الكويتيات)

الأسئلة

وجه النائب محمد الدلال 25 سؤالا إلى 12 وزيرًا منها 4 أسئلة لكل من وزير التربية ووزير التعليم العالي ووزير الصحة فسأل وزير التربية والتعليم عن حماية الطفل من تدني المستوى الأكاديمي في المدارس الخاصة ومعالجة سلبيات النظام الإداري الحالي وعدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب من جميع الأطراف وأسباب تأخر صرف مكافأة الطلاب والطالبات.

وسأل وزير الصحة عن إجراءات الوزارة بضمان التزام الأطراف المطبقة لمشروع (عافية) واللوائح المنظمة لعمل الأطباء في مجال منح بدل الخفارة وعدد الأطباء الواجب وجودهم في طوارئ كل مستشفى في محافظات الكويت وحادثة التلوث البحري بسبب نفوق الأسماك.

وقدم سؤالين لكل من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء وزير الإعلام عن تفعيل قيام الحكومة الإلكترونية في تيسير أعمال المؤسسات الحكومية ونظام تعيين مراقبين لشؤون التوظيف بالوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقة التابعة لديوان الخدمة المدنية.

وسأل وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الدولة للشؤون الاقتصادية عن عدد العمالة الوطنية من الكويتيين في مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية وأسباب الاستقالة المسببة لرئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية رشا الرومي.

وسأل وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة عن الخطط والقرارات المعتمدة في وزارة التجارة والصناعة لمواجهة ظاهرة ارتفاع الأسعار إستراتيجية الشباب التي تم اعتمادها من قبل الهيئة العامة للشباب في عام 2016 والمشاريع والبرامج والأنشطة التي تم إنجازها بعد العمل بالإستراتيجية.

وسأل وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عن الهيكل التنظيمي لمجلس الأمناء بشأن الوظائف واللائحة الداخلية للشؤون المالية والإدارية وإجراءات وزارة العدل بخصوص فتح مجال القبول في إدارة الخبراء والقرارات الصادرة بهذا الشأن في العام الماضي.

وسأل وزير الداخلية عن إيقاف السفينة الكويتية (عكاز) في مصر وجميع قرارات الوزارة المتعلقة بتنظيم المرور، وسأل وزير الخارجية عن إيقاف السفينة الكويتية (عكاز) في مصر وحادثة اغتيال المواطن الكويتي في تركيا.

وسأل وزير المالية عن النظم القانونية والإدارية والمالية القائمة حاليا لاستثمارات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وإجراءات الوزارة القانونية والفنية (أملاك الدولة) عند اعتماد الشركة المديرة الحالية لسوق المباركية

الكندري: سنتصدى لأي محاولات لتخفيض المستحقات والمزايا المالية للعاملين في القطاع النفطي

أعلن النائب عيسى الكندري انه تقدم بسؤال برلماني إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق عن تخفيض المستحقات والمزايا المالية للعاملين في القطاع النفطي.

وقال الكندري في مقدمة سؤاله: في الوقت الذي اتصف فيه القضاء الكويتي النزيه العاملين في القطاع النفطي وأعاد لهم مزاياهم المالية التي سلبت منهم نتيجة لممارسات غير صحيحة من إدارة مؤسسة البترول الكويتية بعد المضي قدما نحو تخفيضها، نبارك لهذه الكوكبة من أبناء الكويت انتصار قضائنا الشامخ لهم ونؤكد تصدينا لكل المحاولات التي يستخدمها البعض للنيل من مزايا هذه الفئة المالية والمعنوية والتي تدير المصدر الوحيد لدخل الكويتيين في البلاد وهو النفط.

وأضاف: ولا شك أن تخفيض المزايا المالية كان لها أثر سلبي على معنويات موظفي القطاع النفطي وقاد ذلك إلى إضراب كبير كلف الدولة أموالا طائلة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

-1 ما الدراسات التي أعدت بشأن تخفيض المستحقات المالية والمزايا الوظيفية التي على أساسها قدم الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية المبادرات وعرضها على عموم الموظفين في عام 2016 والتي رغبت المؤسسة في تطبيقها وتسببت في نزاع جماعي مع العاملين حيال ذلك وانتهت إلى الإضراب الكلي؟ فما الجهة التي تتبعها؟ وهل هي جهة محايدة ومتخصصة في هذا المجال؟

عيسى الكندري

-2 هل عرضت مبادرات تخفيض المستحقات المالية والمزايا الوظيفية على جهة قانونية متخصصة حسب الأصول المهنية لبحث مدى مشروعيتها قبل طرحها على العاملين كمبادرات في القطاع النفطي؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فما أسباب ذلك؟

-3 هل عرضت هذه المبادرات والتي لها تبعات مالية وإدارية على إدارة الفتوى والتشريع لبحث مدى مشروعيتها قبل طرحها على العاملين كمبادرات ستطبق لزاما عليهم؟ إذا كانت الإجابة بالنفي، فما أسباب ذلك؟

-4 هل اخذت المؤسسة الموافقات اللازمة من جهات الدولة المعنية عند إجراء التخفيضات وطرح المبادرات؟

-5 ما رأي اللجنة المشكلة من مجلس الوزراء ورأي إدارة الفتوى والتشريع بشأن الإضراب؟

6 - كم تبلغ قيمة الخسائر الفعلية الناجمة عن إضراب عمال النفط لتخفيض تلك المزايا المالية والوظيفية؟

7 - أصدر الرئيس التنفيذي كتابًا موجها إلى رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات بتاريخ 27 يوليو 2017 بشأن إعادة العمل بنظام السفر في المهام الرسمية والتدريبية السابق على 1/3/2016، وإلغاء وقف هدايا قدامى العاملين في المؤسسة وشركاتها التابعة إثر ذلك وفي ظل التراجع عن بعض القرارات العبثية الصادرة والتي تسببت في الإضراب والخسائر الفادحة، هل تم محاسبة المسؤول في المؤسسة بشأن القرارات غير المشروعة التي صدرت ونتج عنها الإضراب

حسب المساحة الكلية

«القوى العاملة» تصدر ضوابط احتياج القطاعات الزراعية والسمكية والحيوانية

أعلن المدير العام للهيئة العامة للقوى العاملة بالوكالة أحمد الموسى إصدار الهيئة القرار رقم 831 لسنة 2017 في شأن تقدير الاحتياج للقطاعات الزراعية والسمكية والحيوانية.

وقال الموسى في تصريح صحافي امس إن الهيئة أصبحت الجهة التي يناط بها تقدير الاحتياج للعمالة بالقطاعات المذكورة آنفا تفعيلا لنص المادة 3 من القانون رقم 109 لسنة 2013 في شأن الهيئة العامة للقوى العاملة.

وأضاف أن قرار تقدير الاحتياج لتلك القطاعات حدد الأسس والمعايير اللازمة لتحديد العمالة للحيازات الزراعية حيث يعد الموسم الشتوي أساسا لتحديد العمالة الزراعية للزراعات المحمية والحقلية والمستديمة وشبه المستديمة والمشاتل مضيفا إليها الزراعات المستحدثة ضمن الموسم الزراعي خلال عام على حيازة جديدة أو بور.

وأوضح أن القرار وضع أيضا شروطا لتقدير العمالة سواء فيما يتعلق بموقع الحيازة أو تقديم صورة من عقد أملاك الدولة واستمرار المزرعة في مزاولة النشاط الذي خصصت من أجله.

وذكر أن القرار تناول أيضا تحديد العمالة للحيازات تحت الإعداد والتجهيز والمشاريع المزمع إنشاؤها والشروط الموضوعة لذلك حيث خصص ما نسبته 50 في المئة من العدد المستحق لأي نشاط مزمع إنشاؤه.

وبين الموسى أن القرار حدد العمالة بحد أقصى للحيازات الجديدة حسب المساحة الكلية وحدد أيضا العمالة للحيازات المستغلة حسب الأسس والمعدلات بعد أن يخصم منها عدد العمالة السابق منحه في فترة الإعداد والتجهيز.

وأشار إلى أن القرار تضمن تحديد العمالة لمزارع الثروة الحيوانية مثل مزارع اتحاد منتجي الألبان الطازجة ومشاريع الأمن الغذائي وتربية الأغنام والإبل والأبقار (الهواة).

وقال إنه تم أيضا بمقتضى القرار تحديد العمالة الخاصة بقسائم الخدمات وقسائم الاستيراد للأغنام والماشية وقسائم تربية الأغنام والماشية والإبل بمشاريع الإنتاج الحيواني وشركات ومزارع الدواجن وقسائم الخيل العربية.

وذكر أن القرار شمل أنشطة أخرى خلاف المشار إليها مثل تربية النعام والطيور وغيرها كما تناول تحديد عمالة حيازات القطاع السمكي سواء المزارع السمكية الأرضية أو مزارع سمكية بالأقفاص العائمة.

وأشار إلى أنه لمزيد من الاستفسارات بإمكان أصحاب الأعمال التواصل مع إدارة العلاقات العامة والإعلام بالهيئة أو مراجعة وحدات تقدير الاحتياج المختلفة أو عبر مواقع التواصل الإلكترونية للهيئة. وأنشئت الهيئة العامة للقوى العاملة وفق القانون رقم 109 لسنة 2013 وتتولى الإشراف على القوى العاملة بالقطاعين الأهلي والنفطي ووضع إجراءات تأسيس النقابات العمالية واتحادات أصحاب الأعمال.

وتعنى الهيئة أيضا بإصدار اللوائح الخاصة بقواعد وإجراءات منح الإذن بالعمل وتقدير الاحتياج العمالي وكيفية انتقال العمالة من صاحب عمل لآخر وكذلك تسجيل واستقدام العمالة وإعداد قاعدة بيانات لحصر العمالة الوافدة إضافة إلى مهام أخرى

عسكر يسأل الصالح عن الجهة المشرفة على منطقة أمغرة الصناعية

أعلن النائب عسكر العنزي أنه تقدم بسؤال برلماني إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح عن الجهة التي يفترض أن تتكفل بالإشراف على منطقة أمغرة الصناعية.

ونص السؤال على ما يلي:

تعد منطقة أمغره الصناعية (كبار المقاولين) من المناطق الصناعية التي تعاني العديد من المشاكل ولم تجد أية حلول رغم تعدد الشكاوى والمطالبات وزادت التعديات فيها دون حسيب أو رقيب للجهة المسؤولة عن تلك المنطقة.

لذلك أرجو إفادتي بالآتي:

1 - ما الجهة التي يفترض أن تتكفل بالإشراف على تلك المنطقة الصناعية ؟ هل هي وزارة المالية أو وزارة التجارة والصناعة ممثلة في الهيئة العامة للصناعة؟

2 - إن كانت الإجابة أن وزارة التجارة والصناعة (الهيئة العامة للصناعة) هي الجهة الإشرافية المسؤولة عن تلك المنطقة أرجو إفادتي بالآتي:

- متى انتقلت تلك المنطقة من إشراف وزارة المالية إلى وزارة التجارة والصناعة؟

- كم عدد القسائم الصناعية في تلك المنطقة؟ وما النشاطات التي تمارس بالمنطقة؟

- هل يوجد صناعات غذائية في تلك المنطقة؟

- هل هناك قسائم صناعية ما زالت تتبع وزارة المالية في منطقة كبار المقاولين الصناعية أم أن المنطقة انتقلت بالكامل لإشراف وزارة التجارة والصناعة (الهيئة العامة للصناعة)؟ مع تزويدي بمحاضر الانتقال وتواريخها

عسكر العنزي